

بسم الله الرحمن الرحيم

رقم التبليغ :	٢٣١
بتاريخ :	٢٠٠٦ / ٣ / ١

مجلس الدولة

الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

ملف رقم : ٣٢ / ٢ / ٣٧١٦

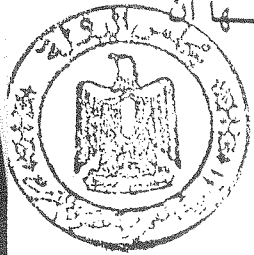
السيد / رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لميناء بور سعيد

تمية طيبة وبعد ..

فقد اطلعنا على كتابكم رقم (١٥٧) المؤرخ ٢٠٠٥/٨/٩ بشأن النزاع القائم بين الهيئة العامة لميناء بور سعيد ووزارة المالية حول مدى أحقية مدير إدارة الحسابات بالهيئة في التوقيع على الشيكات توقيعاً ثانياً .

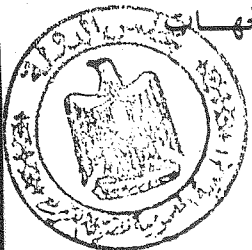
وحاصل الوقائع - حسبما يبين من الأوراق ، أن اللائحة المالية للموازنة والحسابات بالهيئة العامة لميناء بورسعيد اختصت مدير إدارة الحسابات بالهيئة بالتوقيع على الشيكات الخاصة بها توقيعاً ثانياً . وقد صدر القانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ بتعديل بعض أحكام القانون ١٢٧ لسنة ١٩٨١ بشأن الخاسبة الحكومية واختص وزارة المالية بإجراء الرقابة المالية قبل الصرف على جميع الهيئات العامة والاقتصادية والصناديق والحسابات الخاصة وذلك طبقاً للقواعد المطبقة في هذه الجهات ، لذلك ألزمت الهيئة بتمكين مندوبي وزارة المالية بالتواجد بالهيئة بصفة دائمة لأعمال الرقابة طبقاً للقانون المشار إليه دون أي اعتراض ، مع الإبقاء على اختصاص مدير الحسابات بالهيئة بالتوقيع على الشيكات توقيعاً ثانياً . إلا أنه بتاريخ ٢٣/٦/٢٠٠٥ ورد للهيئة كتاب رئيس قطاع مكتب وزير المالية متضمناً وقفاً صرف أي شيكات للهيئة من البنك المركزي حين إبلاغ البنك بتوقيع مسئولى وزارة المالية. لذا طلبتم عرض النزاع على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع .

و نفيد بأن الموضوع عُرض على الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع بجلستها المنعقدة في ١ من فبراير سنة ٢٠٠٦ م الموافق ٢ من المحرم سنة ١٤٢٧ هـ ، فتبين لها أن



المادة (١) من القانون رقم (١٢٧) لسنة ١٩٨٩ بشأن المحاسبة الحكومية تنص على أن " تسرى أحكام هذا القانون على وحدات الجهاز الإداري ووحدات الإدارة المحلية والهيئات العامة الخدمية وكافة الأجهزة الأخرى، التي تشملها الموازنة العامة للدولة ، كما تسرى أحكامه على الجهات التي تتضمن القوانين أو القرارات الصادرة بشأنها قواعد خاصة فيما لم يرد بشأنه نص خاص في القوانين واللوائح المذكورة " وتنص المادة (٢) منه على أن " يقصد بالمحاسبة الحكومية في تطبيق أحكام هذا القانون القواعد التي تلتزم بها الجهات الإدارية في تنفيذ الموازنة العامة للدولة و تأشيراتها وتسجيل وتبويب العمليات المالية التي تجريها وقواعد الرقابة المالية قبل الصرف ونظم الضبط الداخلي وإظهار وتحليل النتائج " وتنص المادة (٣) من ذات القانون على أن " تهدف المحاسبة الحكومية بصفة أساسية إلى تحقيق الأغراض الآتية : الرقابة المالية قبل الصرف ونظم الضبط الداخلي بالنسبة لأموال الجهات الإدارية أو الأموال التي تديرها سواء كانت إيراداً أو أصولاً أو حقوقاً " وتنص المادة (٢٠) منه على أن " يتبع وزارة المالية مراقبو عموم ومديرو الحسابات ووكلاؤهم الذين يشرفون على أعمال الحسابات بالجهات الإدارية ويكون لهم حق التوقيع الثابت على الشيكات وأذون الصرف وذلك وفق النظام المحاسبي المتبع في تلك الجهات " وتنص المادة (٢٣) منه والمعدلة بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ على أن " تقوم وزارة المالية بإجراء الرقابة الشهرية على الحسابات بجميع الهيئات العامة الاقتصادية والصناديق والحسابات الخاصة ، وذلك طبقاً للقواعد المطبقة في هذه الجهات " وتنص المادة (٣٦) من اللائحة المالية للموازنة والحسابات للمهينة العامة لبناء بور سعيد الصادرة بقرار رئيس مجلس الإدارة رقم ٤٧٥ لسنة ١٩٨٩ على أن " يجب أن يشترك مدير إدارة المراجعة في مراجعة استثمارات الصرف ويقوم مدير إدارة الحسابات أو وكيله في اعتماد استثمارات طلب الصرف وإجراء الرقابة قبل الصرف وتوقيع الشيكات توقيعاً ثانياً " .

و استظهرت الجمعية العمومية مما تقدم - وما استقر عليه إفتاؤها - أن المشرع رغبة منه في تدعيم الرقابة المالية على الإنفاق قبل الصرف و أحكام الرقابة على المال العام إيراداً ومصروفاً بالإضافة إلى غير ذلك من الأهداف والإعتبرات اسند إلى وزارة المالية - القوامة على شئون الخزنة العامة - ولاية الرقابة المالية قبل الصرف من موازنات الجهات الإدارية ورغبة من المشرع في بسط نطاق تلك الرقابة لما لها من أثر إيجابي فعال في حماية أموال الدولة وترشيد إنفاقها في الأوجه المقررة لذلك فقد اخضع هذه أيضاً حساب جهات لم تكن تخضع أصلاً لقانون المحاسبة الحكومية المشار إليه قبل تعديله بالقانون رقم ١٠٥ لسنة ١٩٩٢ على نحو باتت معه حسابات جميع الهيئات العامة والاقتصادية والصناديق والحسابات الخاصة خاضعة أيضاً لتلك الرقابة ضيقاً للمتابعة، المطبقة بها وبما لا يخل بمضمون هذه الرقابة وبأدائها التي عينها المشرع في قانون المحاسبة الحكومية ومن بينها توقيع ممثلي وزارة المالية بتلك الجهات



على الشيكات وأذون الصرف الصادرة منها تقيماً ثانياً وقد جاءت عبارة النص صريحة اللفظ جلية المعنى قاطعة الدلالة في قصر حق التوقيع الثاني على الشيكات على مندوبي وزارة المالية دون غيرهم ، ومن ثم فليس لمن سواهم هذا الحق .

ومن حيث إن الثابت بالأوراق أن الهيئة العامة لميناء بور سعيد من الهيئات العامة الخاضعة لقانون المحاسبة الحكومية ومن ثم يكون التوقيع الثاني على أذون الصرف والشيكات الصادرة منها لمندوب وزارة المالية . دون أن يغير من ذلك ما تضمنته اللائحة المالية للهيئة بشأن التوقيع على الشيكات من قبل مدير إدارة الحسابات بما توقيماً ثانياً ذلك أن قواعد الرقابة المالية تُلزم الجهات الخاضعة لقانون المحاسبة الحكومية بإعمالها كما وردت بالقانون المذكور ولا تملك الخروج عليها تطبيقاً لقواعد تفررت بموجب أداة تشريعية أدنى كملك الواردة باللائحة المشار إليها .

لذلك

انتهت الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع إلى أن قطاع الحسابات والمديريات المالية بوزارة المالية هو المحض دون غيره بالتوقيع على الشيكات الصادرة من الهيئة العامة لميناء بور سعيد توقيماً ثانياً ، وذلك على النحو المبين بالأسباب .

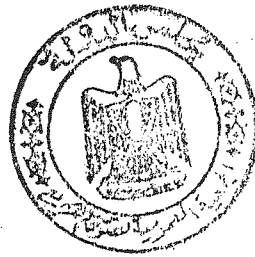
والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته ...

رئيس الجمعية العمومية لقسمى الفتوى والتشريع

جمال رشيد

المستشار / جمال السيد حماد

النائب الأول لرئيس مجلس الدواة



تحريراً في: ١ / ٣ / ٢٠٠٦

١/٢

٧٠ / ٧

٧٠ / ٧